

## أسلوب صيغ المبالغة في القرآن الكريم واللغة

أبو سعيد محمد عبد المجيد\*

### الملخص

إن هذا البحث يهدف إلى تأصيل بعض قواعد النحو العربي من خلال أفصح الأساليب على الإطلاق وهو الأسلوب القرآني، والكشف عن تلوّن مظاهر هذه القواعد في تقديم هذا الأسلوب، والكشف عن أهمية دراسة النحو في ظل الأسلوب القرآني، كما أن فيه حسماً لبعض قضايا الاختلاف حول أسلوب صيغ المبالغة، ودعوة إلى النظر في التأويل والتخريج النحويين. ويسعى هذا البحث إلى دراسة قضايا أسلوب صيغ المبالغة من خلال القرآن الكريم، ويشتمل ذلك على صياغتها وأوزانها وتعريفها وإعمالها مفردة ومثناة ومجموعة، وهو الذي فيه اضطراب شديد واختلاف كبير بين النحاة، كما تناول إضافتها وآراء النحاة فيها. وحاول كذلك دراسة دلالة صيغ المبالغة القياسية وغير القياسية، وتنوعها وتشعبها. وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها أن التعريف الشامل لصيغ المبالغة هو: أنها تدل على معنى الحدث والحدث حيناً، وعلى معنى الحدث والثبوت والاستمرار والمداومة حيناً آخر، وعلى فاعل الحدث مع قصد المبالغة والتكثير غالباً.

إن صيغ المبالغة تعمل بسبب معنى الحدث كما أن اسم الفاعل يعمل لمعنى الحدث المأخوذ من المصدر المشتق منه. إنها إن كانت من المتعدي تعمل؛ لأن سبب الإعمال هو الحدث. وإن إضافتها إذا كانت إلى المعرفة إضافة حقيقية، وأما إذا كانت إلى النكرة فإضافتها غير حقيقية. وكشف البحث أن أوزان صيغ المبالغة تخرج عن معانيها الأساسية إلى معانٍ أخرى.

### المقدمة

لا شك في أن القرآن الكريم مُعْجَزٌ ببيانه وأسراره العلمية. والإعجازُ البيانيُّ للقرآن الكريم يظهرُ في حسنِ تأليفه وانتظام كلامه وفصاحته ووجوه بيانه، إضافةً إلى نظمه العجيب، وأساليبه مخالفة لما ألفه العربُ ليس وجهًا من وجوه الإعجاز المعتمدة عند المحققين. فهو ليس شعرًا كما ألفوا، وليس نظمًا كنظمهم الذي كانوا عليه، ولا هو سجع كما يعالجه كهّانهم. ولما كان القرآن الكريم ليس كالذي كانوا عليه، وقفوا أمامه تملّوهم الدهشة ويروعهم الاستغراب. ورأس الكفر الوليد بن

المغيرة عندما سمع قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ" (١)، قال: "والله إن لقوله الذي يقول لحلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنه لمثمرٌ أعلاه، ومغدقٌ أسفله، وإنه ليعلو وما يُعلَى" (٢).

ولما كان القرآن الكريم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، صار هو المثال الذي نجزم كلّ الجزم بصوابه في الدلالة والتراكيب. وهذا هو الأوفق والأفضل للدرس النحوي، وإذا

١. النحل: ٩٠.

٢. أخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين،

٥٥٠:٢، والبيهقي، شعب الإيمان، ١: ١٥٧، والترمذي،

نوارد الأصول في أحاديث الرسول، ٣: ٢٦٠.

\* أستاذ مشارك، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

عن الأسرار التي يَكْمُنُ فيها التقعيد، وتقديم حلول مناسبة .

#### صياغة صيغ المبالغة وأوزانها:

إن صيغة (فَاعِلٍ) تُحوَّلُ إلى صيغة أخرى تفيد الكثرة والمبالغة، ولكن لا توجد لصياغتها ضوابط معينة، كما كان لاسم الفاعل، وهي تُصاغُ من الفعل الثلاثي المجرد غالباً أو المزيد فيه، المتصرف، القابل للزيادة، سواء أكان متعدياً أم لازماً. ومثال ذلك من الثلاثي المجرد اللازم قوله تعالى: "وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَافٍ مَّهِينٍ هَمَّازٍ مَشَاءٍ يَمِيمٍ..."<sup>(٣)</sup>. ومن الثلاثي المتعدي قوله تعالى: "سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّخْتِ"<sup>(٤)</sup>.

وأوزان المبالغة الواردة في القرآن الكريم هي:

١. فَعِيل: أكثر الصيغ وقوعاً في القرآن صيغة (فَعِيل) وهي أكثرها استعمالاً<sup>(٥)</sup>. قال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا"<sup>(٦)</sup>.
٢. فَعُول: وهي أكثر الصيغ وقوعاً في القرآن بعد (فَعِيل)، تصاغ من الثلاثي المجرد متعدياً ولزماً، قال تعالى: "إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ"<sup>(٧)</sup>.

أخذنا القاعدة من القرآن الكريم فلا يبقى لنا أي شك في صحتها، ولذلك يجب أن يكون القرآن هو المصدر الأول في كل تقعيد وتقنين. إنه لو تمَّ ذلك لكان واقع النحو العربي غير الذي هو عليه الآن. إننا نرى أن شواهد النحو المختلفة التي تدور في كتب النحاة القدماء تكاد تكون متوارثة. كما بدا لي أنهم اختلفوا في مسائل نحوية اختلافاً شديداً، كما اختلفوا في صيغ المبالغة. من هنا انبثقت فكرة البحث، فهو يرجع إلى منابع هذا العلم الصافية لتأصيل حلقة من أهم حلقاته المكونة.

وقد دفعني أيضاً رغبة صادقة مني في أن أكون جندياً من جنود القرآن الكريم الذي ضمن للغة العربية البقاء منذ مئات السنين على الرغم مما حلَّ بها من نكسات، فهو بحق دستور النحاة والمرجع الأول لكل مسألة من مسائل النحو؛ لذا أردت أن أخوض في غماره دون سواء لحسم بعض قضايا خلافية والكشف عن تلون مظاهر هذه القواعد، والدعوة قوية إلى النظر في التأويل والتخريج والتعديل. ثم إنني رأيت أن هذا الموضوع القيم لما يدرس دراسة قرآنية شاملة تضم الجوانب النحوية كلها.

يتبع هذا البحث المنهج الوصفي الاستقرائي النقدي. ويهدف إلى تأصيل أسلوب صيغ المبالغة من خلال أفصح الأساليب على الإطلاق والنصوص اللغوية الأخرى. والكشف عن تلون ظاهرة هذا الأسلوب، وإظهار قاعدة قوية، وحسم اختلاف النحاة وتخليصه مما فيه من تقعيد وعسر شديد، والوصول إلى نقطة تكشف

٣. القلم: ١١.

٤. المائدة: ٤٢.

٥. الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ١: ٣٤٥.

٦. النساء: ١١.

٧. إبراهيم: ٣٤.

٣. **فَعَّالٌ**: وهي في المرتبة الثالثة وقوعاً في القرآن، قال تعالى: "وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ" (٨).

٤. **فَعِلٌ**: وهي من أبنية الصفة المشبهة، وهو قليل في المبالغة، ولم يرد في القرآن الكريم إلا في مكان واحد بلا اختلاف، قال تعالى: "بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ" (٩).

٥. **مِفْعَالٌ**: نحو: مِعْطَاءٌ ومِقْدَامٌ، وقال تعالى: "إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَاداً" (١٠).

هذه هي الصيغ الخمس القياسية وهناك بعض صيغ قليلة مقصورة على السماع عند أكثر القدماء، أشهرها:

١. **فَعِيلٌ**: هذا الوزن سماعي عند الجمهور ولكن ابن قُتَيْبَةَ يخالف رأي الجمهور ويقول إنه كثير. (١١) وأيدَ رأيه المجمع اللغوي القاهري حيث جعله قياسياً. (١٢) وأذهب ما ذهب إليه المجمع؛ لأنني تتبععت القرآن الكريم ووجدتها في مواضع لا بأس بها في قياسيتها. وهي أكثر من (**فَعِلٌ**) القياسية، وهي ما يلي: سَجَّينَ، وعَلِيينَ، وعلَيَّونَ، والصدِّيقَ، وصدِّيقاً، والصدِّيقونَ، والصدِّيقونَ، وصدِّيقةً، وقسَّيسينَ، وسجَّيلَ.

٢. **مِفْعِيلٌ**: لم يرد في القرآن الكريم على هذا الوزن إلا لفظ واحد، وهو **مِسْكِينٌ**، وتكرر اثنتين وعشرين مرة، منها: "وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ" (١٣).

٣. **فُعْلَةٌ**: قال تعالى: "وَيَلِّ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُْمَزَةً" (١٤).

٤. **فُعُولٌ**: قال تعالى: "هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ" (١٥).

٥. **فُعَّالٌ**: قال تعالى: "وَمَكْرُؤًا مَكْرًا كُبَّارًا" (١٦).

٦. **فَسْيُعُولٌ**: قال تعالى: "اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ" (١٧).

#### تعريف صيغ المبالغة:

هي أبنية على أوزان يُحوَّل إليها اسم الفاعل، للدلالة على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الكثرة والمبالغة الصريحة في معنى فعلها الثلاثي الأصلي، وهي تفيد ما لا تفيدُه إفادة صريحة صيغة (**فَاعِلٌ**) (١٨)؛ لأن صيغة اسم الفاعل الأساسية لا تدل بذاتها على قلة أو كثرة؛ فهي صالحة للأمرين، ما لم تقم قرينة تعين أحدهما دون الآخر، نحو قوله تعالى: "وَذَكَرَهُمْ

١٣. البقرة: ١٨٤.

١٤. الهمزة: ١.

١٥. الحشر: ٢٣.

١٦. نوح: ٧١.

١٧. البقرة: ٢٥٥.

١٨. المعنبي، محمد سعود، الصيغ الإفرادية العربية، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨١م، ص ١٦٥.

٨. النور: ١٠.

٩. الزخرف: ٥٨.

١٠. المطففين: ٧-٨.

١١. ابن قتيبة، أدب الكاب، ٣٣٠.

١٢. المجمع اللغوي القاهري المنعقد سنة ١٩٦٧، ص ٩.

يَأْتِيَامُ اللَّهُ إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ<sup>(١٩)</sup>.

فـ (صَبَّارٍ) اسم الفاعل منه (صَابِرٍ)؛ ونحن عندما نتحدث عن شخص يَصْبِرُ في المصيبة، نقول: فلان صابرٌ في المصيبة؛ فإن أردنا أن نُحوِّلَ إلى كثرة صبره ومبالغته فيه، نقول: فلان صَبَّارٌ في المصيبة؛ فلفظ (صَبَّارٍ) تفيد الكثرة في الصبر ما لا تفيد لفظ (صابرٍ) على الرغم من أن كلا اللفظين من فعل ثلاثي واحد، وهو (صَبَرَ) وكلاهما يدل على أمرين: معنى مجرد، هو (الصَّبْرُ)، وفاعل الحَدَث، ولكنهما يختلفان في درجة الدلالة على المعنى المجرد، أي في مقدار قلته وكثرته، وضعفه وقوته، فصيغة (فَاعِلٍ) التي هي وزن (اسم الفاعل) من الثلاثي المجرد، لا تدل على شيء من ذلك إلا عن طريق الاحتمال؛ فلفظ (صَابِرٍ) لا يدل بلفظه - بغير قرينة أخرى - على أكثر من ذات متصفة بأنها تصبر في المصيبة بخلاف صيغة (صَبَّارٍ) فإنها تدل بصيغتها الصريحة على الكثرة والمبالغة في ذلك، كما ذكر الله تعالى ذلك في الآية السالفة قصد به كثرة الصبر والمبالغة فيه.

قال سيبويه: "وأَجْرَوْا اسمَ الفاعل إذا أرادوا أن يُبَالِغُوا في الأمر، مُجَرَّاه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل؛ إلا أنه يريد أن يُحَدِّثَ عن المبالغة"<sup>(٢٠)</sup>.  
اتضح من قول سيبويه أن القصد من صيغ المبالغة هو الزيادة في المعنى مع إيقاع الحدث

الذي في صيغة اسم الفاعل. إذن فالتكثير والمبالغة هي الأساس الذي بنيت عليه صيغ المبالغة، وإليه ذهب البصريون والنحويون جميعاً<sup>(٢١)</sup>. ولكنني أرى أن صيغ المبالغة لا تؤدي معنى المبالغة دائماً؛ لأنني وجدت في القرآن الكريم أن بعضها يؤدي أحياناً معنى مجرداً خالياً من المبالغة، فكلمة (فَخُورٍ) في قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ"<sup>(٢٢)</sup>، لا تؤدي معنى كثرة الفخر؛ لأن الله تعالى يكره صاحب الفخر مطلقاً، بغير نظر إلى كثرة فخره أو قلته. وكذلك فصيغة (فَعَّالٍ) تدل على النسب في قوله تعالى: "وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ"<sup>(٢٣)</sup>. إن صيغة (فَعَّالٍ) هنا لو كانت للمبالغة وليست للنسب لكان النفي منصباً على المبالغة وحدها؛ فيكون المعنى: وما ربك بكثير الظلم، فالمنفي هو الكثرة وحدها دون الظلم الذي ليس كثيراً. وهذا معنى فاسد؛ لأن الله لا يظلم مطلقاً، لا كثيراً ولا قليلاً<sup>(٢٤)</sup>.

ثم إن صيغ المبالغة ترجع، عند التحقيق، إلى معنى الدوام والاستمرار؛ لأن الإكثار من الفعل

٢١. المبرد، المقتضب، ٢: ١١٣، وابن السراج، الأصول في النحو، ١: ١٤٥، وابن يعيش، شرح المفصل، ٦: ٦٩، والإسترايازي، رضي الدين، شرح كتاب الكافية، ٢: ٢٠٢، والأنصاري، جمال الدين عبد الله ابن هشام، أوضح المسالك، ٢: ٢٥٠، وشرح شذور الذهب، ص ٥١٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ص ٥٥٦، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢: ١٧، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٢: ٦٧.

٢٢. لقمان: ١٨.

٢٣. آل عمران: ١٨٢.

٢٤. العنبري، إملأ ما من به الرحمن، ١: ٩٠، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٣: ١٣١.

١٩. إبراهيم: ٥.

٢٠. سيبويه، الكتاب، ١: ١١٠.

الفاعل للدلالة على الكثرة والمبالغة في حين أن اسم الفاعل لا يدل على قلة وكثرة إلا إذا وجدت قرينة تعين إحداها دون الأخرى، فإذا كان الأمر كذلك فهي تعمل عمل اسم الفاعل، ولكن النحاة افترقوا فيها فريقين:

#### الفريق الأول:

يرى البصريون أن صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل لتفرعها عنه، وقال الزجاجي: "اعلم أن هذه الأمثلة تجري مجرى اسم الفاعل، فتعمل فيما بعدها عمله، ويتصرف ما تعمل فيه كما يتصرف ما يعمل فيه اسم الفاعل، وذلك قولك: (هذا ضروبٌ زيداً)، كما تقول: (هذا ضاربٌ زيداً)".<sup>(٢٩)</sup> وقال ابن يعيش: "وقد أجروا ضرباً من أسماء الفاعلين مما فيه معنى المبالغة مجرى الفعل الذي فيه معنى المبالغة في العمل وإن لم يكن جارياً عليه في اللفظ؛ فقالوا: زيدٌ ضاربٌ عبده، وقتلٌ أعداءه، كما قالوا: زيدٌ يضربُ عبده ويقتلُ أعداءه إذا كثرت ذلك منه".<sup>(٣٠)</sup>

ويرى جمهور النحاة أن اسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل المضارع لفظاً ومعنى، والشبه اللفظي والمعنوي منعدم في صيغ المبالغة؛ ولذا لجؤوا إلى القول بأنها: إنما تعمل عمله لوقوعها موقعه بدليل أنها مبالغة، وفعل المبالغة والتكثير أبداً على وزن (فَعَلَّ) بتضعيف العين، واسم الفاعل منه مَفْعَلٌ، فهذه الأمثلة إذن وقعت موقع مَفْعَلٍ. ولذلك كان حكمها كحكم اسم الفاعل في

يجعله كالصفة الراسخة في النفس، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: "إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَائِرًا نَعِمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ"<sup>(٢٥)</sup>: فالأَوَّاب هو التَوَّاب الكثير الرجوع إلى الله وطلب مرضاته ومن عادته أن يكثر ذكر الله ويدمُّ تسبيحه وتقديمه.<sup>(٢٦)</sup> وقال تعالى في آية أخرى: "ولا أقسم بالنفس اللوامة"<sup>(٢٧)</sup>، أي أن النفس تحدث لوماً كلما أحدث صاحبها فعلاً يُوجب اللوم، يقول الرازي: "واعلم أن قوله لَوَامَةٌ لينبئ عن التكرار والإعادة، وكذا القول في لَوَامٍ وغَدَارٍ وضَرَّارٍ".<sup>(٢٨)</sup>

بناءً على ما سبق يبدو لي أن التعريف الجامع هو أن صيغ المبالغة تدل على معنى الحَدَث والحدوث حيناً وعلى معنى الحدث والثبوت والاستمرار والمداومة حيناً آخر وعلى فاعل الحدث مع قصد المبالغة والتكثير غالباً.

#### إعمال صيغ المبالغة:

من المعلوم أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل، ولكن ليس لمشابهته الفعل المضارع، بل لوجود معنى الحَدَث فيه؛ لأنه مشتق من المصدر، وهو يعمل لقوة الحدث فيه ليس بسبب المضارعة؛ لأنه لا مشابهة بين اسم الفاعل والفعل لا لفظاً ولا معنى. هذا الحكم يجري في المسائل المتفرعة منه كلها، فصيغ المبالغة نوع من اسم

٢٥. المرجع السابق، ص: ٤٤.

٢٦. الزمخشري، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل

في وجوه التأويل، ٣: ٣٦٥.

٢٧. القيامة: ٢.

٢٨. الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير، ٣٠، ٢١٦.

٢٩. الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، ص ٩٢.

٣٠. ابن يعيش، شرح المفصل، ٦: ٧٠.

جميع ما تقدم.<sup>(٣١)</sup> وقال الرضي: ذهب البصريون إلى أن صيغ المبالغة تعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان، وأيضاً فإنها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل المضارع.<sup>(٣٢)</sup>

مقتضى ما سبق أن معنى المبالغة في صيغ المبالغة قائم مقام المشابهة اللفظية، لكنني أرى أن عملها ليس بسبب المشابهة، كما مرّ، وأيضاً فلا داعي إلى القول بأن هذه الصيغ واقعة موقع **مُفَعَّل**؛ لأن صيغة (**مُفَعَّل**) لا تدل على معنى المبالغة دائماً ولا تكون من جميع الأفعال، أنا أرى أن اسم الفاعل يعمل لوجود معنى الحدث المأخوذ من المصدر المشتق منه، وهو يوجد في صيغ المبالغة أيضاً؛ فتعمل بسببه.

#### الفريق الثاني:

ذهب الكوفيون إلى أن صيغ المبالغة لا تعمل عمل الفعل كما يعمل عمله اسم الفاعل ويقدمون الدليل على ذلك أنها تخالف الفعل المضارع لفظاً ومعنى؛ لأن صيغها مخالفة لأوزان المضارع فانعدم الشبه الصوري؛ ولأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة فانعدم الشبه المعنوي أيضاً. قال الرضي: "وعند الكوفيين لا يعمل شيء من أبنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل، وإن جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل

مقدّر".<sup>(٣٣)</sup> وقال الأزهري: "ولم يُجزِ الكوفيون أعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل".<sup>(٣٤)</sup> فإذا قلت: (هذا ضروبٌ زيداً)؛ فتقديره عندهم: **ضروبٌ يضربُ زيداً**.<sup>(٣٥)</sup>

وبنى الكوفيون على عدم جواز أعمال صيغ المبالغة شيئاً: أولاً: أن الاسم منصوب بعدها بفعل مقدّر يفسره.<sup>(٣٦)</sup> وهو مردود؛ لأن المنصوب ورد بعدها بكثرة نثراً ونظماً، فالأصل عدم التقدير إلا إذا دعت إليه الحاجة أو إذا سمع التقدير، ولكن السماع غير وارد، فما علينا إلا العودة على أعمالها؛ لأن معنى الحدث هو الذي يسبب العمل وهو موجود فيها كما في اسم الفاعل فلا معنى في اشتراط التقدير.

ثانياً: لا يجوز تقديم المنصوب عليها،<sup>(٣٧)</sup> لأن الفعل مقدّر لدلالة الاسم المتقدم عليه؛ فإذا تقدم الاسم المنصوب عليها فلم يكن له ما يدل عليه، وهو قول فاسد؛ لأن التقدير الذي ذهبوا إليه لم

٣٣. الرضي، شرح الكافية، ٢: ٢٠٣.

٣٤. الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح، ٢: ٦٨.

٣٥. الإشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢: ١٧.

٣٦. الرضي، شرح الكافية، ٢: ٢٠٣، وابن هشام، شرح قطر السندی، ص ٢٧٧، والأزهري، خالد بن عبد الله، شرح

التصريح، ٢: ٦٨، والسيوطي، همع الهوامع، ٢: ٩٥.

٣٧. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢: ١٧، والرضي،

شرح الكافية، ٢: ٢٠٣، وابن هشام، شرح قطر الندى،

ص ٢٧٧، وابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، المساعد على

تسهيل الفوائد، ٢: ١٩٣، والأزهري، شرح التصريح، ٢:

٦٨، والسيوطي، همع الهوامع، ٢: ٩٧، والصبان،

حاشية الصبان، ص ٢٩٦.

٣١. ابن عصفور، المقرّب، ١: ١٢٨.

٣٢. الرضي، شرح الكافية، وابن هشام، شرح قطر الندى

وبل الصدى، ص ٢٧٧، والسيوطي، همع الهوامع، ٢:

٩٧، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ص

٢٩٦.

وابن عقيل والصبان،<sup>(٣٣)</sup> وكذلك ابن مالك وهو القائل:

فَعَالٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ

- في كثرة - عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ

وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِيلٍ<sup>(٣٤)</sup>

وذكر سيبويه أمثلة في كتابه:

١. مثال إعمال (فَعَالٌ): وقال الفلاح:<sup>(٣٥)</sup>

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا

وَلَيْسَ بِوَلَّاحِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

فـ (جلالها) منصوب بـ (لباس) لاعتماده

على صاحب الحال، وذلك لأن (أخا الحرب)

و(لباس) حالان تقدم صاحبهما في البيت قبله.

٢. ومثال إعمال (مَفْعَالٌ): ما حكى سيبويه من

قول العرب: (إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بِوَائِكْهَا).<sup>(٣٦)</sup> فـ

(بوائكها) منصوب بـ (منحار) لاعتماده على

مخبر عنه وهو اسم (إن).

يرد في موضع من المواضع من العرب.<sup>(٣٨)</sup> وأما ما أنكروه من تقديم المفعول فقد ورد عن العرب كقول بعضهم<sup>(٣٩)</sup>: "أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ" وقال أبو طالب:<sup>(٤٠)</sup>

بَكَيْتُ أَخَا اللَّوَاءِ يَحْمَدُ يَوْمَهُ

كَرِيمَ رُؤُوسِ الدَّارِعِينَ ضُرُوبُ

اختلاف البصريين في إعمال صيغ المبالغة:

اختلف البصريون في إعمال صيغ المبالغة

الخمس القياسية؛ فذهب سيبويه إلى أنها جميعاً

تعمل قياساً حيث قال: "يجوز فيهنّ ما جاز في

فاعل من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار.

لو قلت: هذا ضُرُوبُ رُؤُوسِ الرجال وسوقِ

الإبل، على: وضروبٍ سوقِ الإبل جاز، كما

تقول: [هذا] ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرٌ، تُضْمَرُ وضاربٌ

عَمْرًا".<sup>(٤١)</sup> وقال الأزهري: "وإعمال أمثلة المبالغة

قول سيبويه حجتهم في ذلك السماع والحمل على

أصلها وهو اسم الفاعل؛ لأنها متحولة عنه لقصد

المبالغة".<sup>(٤٢)</sup> ووافق جماعة من النحاة فيها

سيبويه منهم: الزجاجي وابن يعيش وابن هشام

٤٣. كتاب الجمل، ص ٩٢، وشرح المفصل، ٦: ٧٠، وشرح

قطر الندى، ص ٢٧٧، والمساعد على تسهيل الفوائد، ٢:

١٩٣، وحاشية الصبان، ص ٢٩٦، وشرح ابن عقيل، ٣:

١١١.

٤٤. شرح ابن عقيل، ٣: ١١١.

٤٥. وهو من شواهد سيبويه، ١: ١١١، وخزائن الأدب، ٨:

١٥٧، وشرح أبيات سيبويه، ١: ٣٦٣، وشرح المفصل،

٦: ٧٩، ولسان العرب، ١١: ٨٣ (ثغل) والمقاصد

النحوية، ٣: ٥٣٥، وأوضح المسالك، ٣: ٢٢٠، وشرح

ابن النماط، ص ٣٠٣، وشرح الأشموني، ١: ٣٤٢،

وشرح التسهيل، ٣: ٧٩، وشرح شذور الذهب، ص ٣٩٢

، وشرح ابن عقيل، ٢: ١١٢، وهمع الهوامع، ٢: ٩٦.

٤٦. سيبويه، الكتاب، ١: ١١٢.

٣٨. ابن هشام، شرح اللوحة البدرية في علم اللغة العربية،

ص ٦٩.

٣٩. سيبويه، الكتاب، ١: ١١١.

٤٠. البيت لأبي طالب في شرح المفصل، ٦: ٧١، وبلا نسبة

في شرح أبيات سيبويه، ١: ٤١٢، وشرح عمدة الحافظ،

ص ٦٧٩، والكتاب، ١: ١١١، وشرح جمل الزجاجي، ابن

عصفور، ٢: ١٨.

٤١. سيبويه، الكتاب، ١: ١١٠.

٤٢. شرح التصريح، ٢: ٦٨، وابن هشام، شرح قطر الندى،

ص ٢٧٧، وحاشية الصبان، ص ٢٩٦.

المبرّد: "فقد أجاز سيبويه النصب فيه؛ ولا أراه جائزاً وذلك أن (فَعِيلًا) إنما هو اسم للفاعل من الفعل الذي لا يتعدى مما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له مُلَحَق به. والفعل الذي هو لفعل في الأصل إنما هو ما كان على (فَعَلٍ)، نحو: كَرَّمَ فهو كريم وشرَّفَ فهو شريف وظَرَّفَ فهو ظريف مما خرج إليه من باب عَلِمَ وشَهِدَ ورحِمَ فهو ملحق به".<sup>(٥٧)</sup>

وزعم المازني أن أبا يحيى اللاهقي أخبره أنه سأله سيبويه: هل يحفظ بيتاً في إعمال (فَعَلٍ) فوضع له هذا البيت، قال: فالبيت مصنوع. وهذا الذي ذكره أبو العباس لا يُلْتَفَت إليه؛ لأن سيبويه ذكر البيت ولم يذكر أن اللاهقي هو الذي أنشده، وسيبويه أحفظ لما يرويه من أن ينقله من غير ثقة؛ فلا يُطْعَن في روايته بقول من أقرّ على نفسه بالكذب.<sup>(٥٨)</sup> وقد ذكر الأعلام الشنتمري في شرحه لشواهد سيبويه (١-٥٨) بيتاً لزيد الخيل ليبين أن أقصوصة اللاهقي لا تضر سيبويه، وقال زيد الخيل:<sup>(٥٩)</sup>

٣. ومثال إعمال (فَعُول): قول أبي طالب بن عبد المطالب.<sup>(٦٠)</sup>

ضَرُوبٌ يَنْصِلُ السَّيْفِ سَوْقَ سِمَانِهَا  
إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ  
فنصب (سوق) جمع ساق بـ (ضروب) لاعتماده على ذي خبر محذوف أي: هو ضروب، أو: أنت ضروب.

وإعمال هذه الثلاثة كثير؛ فلهذا اتفق عليه جميع البصريين.<sup>(٦١)</sup>

٤. ومثال إعمال (فَعِيل) قول بعض العرب<sup>(٦٢)</sup> (إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ).

٥. ومثال إعمال (فَعَلٍ): يرى سيبويه أن (فَعَلٍ) أقلّ من فَعِيل بكثير، وذكر قول الشاعر:<sup>(٦٣)</sup>

حَذَرَ أُمُورًا لَا تُخَافُ وَآمِنَ  
مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

وأنكر المازني والزيادي والمبرّد وأكثر البصريين<sup>(٦٤)</sup> إعمال (فَعِيلٍ وَفَعَلٍ) لقلتهما وقال

٤٧. البيت في الكتاب، ١: ١١١، وخزانة الأدب، ٤: ٢٤٢، وشرح شذور الذهب، ص ٣٩٣، وشرح المفصل، ٦: ٧٠، والمقاصد النحوية، ٣: ٥٣٩، وجمع الهوامع، ٢: ٩٧٠.

٤٨. ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٩٢.

٤٩. شرح ابن عقيل، ٣: ١١٤، وشرح شذور الذهب، ص ٣٩٥.

٥٠. الشاهد بلا نسبة في كتاب سيبويه، ١: ١١٣، ولأبيان اللاهقي في خزانة الأدب، ٨: ١٦٩، والمقاصد النحوية، ٣: ٥٤٣، وشرح الأشموني، ٢: ٣٤٢، وشرح المفصل، ٦: ٧١، والمقتضب، ٢: ١١٦، وشرح ابن عقيل، ٣: ١١٤.

٥١. المبرّد، المقتضب، ٢: ١١٤، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢: ١٩٣، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص ٢٧٧، وشرح شذور الذهب، ص ٣٩٤، وشرح اللوحة

السدرية، ص ٢٦٩، والإسيوطي، عبد الرحمن، الفرائد الجديدة، ٢: ٦٧٥، والأزهري، شرح التصريح، ٢: ٦٨، والسيوطي، جمع الهوامع، ٢: ٩٧.

٥٢. المبرّد، المقتضب، ٢: ١١٤.

٥٣. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢: ٢١.

٥٤. الشاهد في ديوانه ص ١٧٦، وخزانة الأدب، ٨: ١٦٩، وشرح عمدة الحافظ، ص ٦٨، وشرح المفصل، ٦: ٧٣، والمقاصد النحوية، ٣: ٥٤٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك، ٣: ٢٢٤، وشرح الأشموني، ٢: ٣٤٢، وشرح ابن عقيل، ٣: ١١٥، وشرح قطر الندى، ٢٧٥، والمقرب، ١: ١٢٨، وشرح التصريح، ٢: ٦٨.



صحيح؛ لأن اللّخاني<sup>(٥٨)</sup> حكى في نوادره: "إنّ  
اللّه سميعٌ دعائي ودُعائك"<sup>(٥٩)</sup>. وهذا ورد في  
القرآن الكريم حيث يقول تبارك وتعالى:

١. "وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا"<sup>(٦٠)</sup>: وحفيظ

هنا صيغة المبالغة، والمفعول محذوف،  
أي: وما صيرناك عليهم حفيظاً  
أعمالهم، وهذا يؤيد قول سيبويه من  
إعمال **فَعِيل**<sup>(٦١)</sup>.

٢. "إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي  
نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ  
مِئِّيَ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ"<sup>(٦٢)</sup>.

فـ (إذ) منصوب بـ (سميع عليم)،  
أي: واللّه سميع عليم حين قالت، وهو  
ظاهر قول الزمخشري.

٣. "إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ"<sup>(٦٣)</sup>: قال  
الزمخشري: "فإن قلت: ما هذه الإضافة  
إضافة السميع إلى الدعاء؟ قلت: إضافة  
الصفة إلى مفعولها وأصله لسميع  
الدعاء، وقد ذكر سيبويه فعلاً في جملة

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزْقُونٌ عَرَضِي

جَحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

فـ (عرضي) منصوب بـ (مزقون) ولا يسوغ  
فيه غير ذلك.

وأجاز الجرمي إعمال **(فَعِل)**؛ لأنه على وزن  
الفعل، فجرى مجراه وخالف في **(فَعِيل)**؛ لأنه  
أقل وروذاً، حتى إنه لم يسمع إعماله في  
النثر.<sup>(٥٥)</sup> ويرى أبو عمرو أن **(فَعِل)** يعمل  
بضعف.<sup>(٥٦)</sup> وقال أبو حيان: لا يتعدى فيها السماع  
بل تقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخر فيقاس  
فيها.<sup>(٥٧)</sup>

وما ذهب إليه سيبويه صحيح، وأما إنكار  
جمهور البصريين ومن وافقهم في إعمال **(فَعِيل)**  
**وَفَعِل** فلا حجة لهم فيه، والذي احتج به المبرد  
ضعيف؛ لأن وزن **(فَعِيل)** الذي يكون من غير  
المتعدي ككريم وشریف، مختص بالصفة  
المشبهة، والذي يختص بالمبالغة وهو معدول  
عن اسم الفاعل كرحيم وعليم وسميع، لا يكون  
إلا من المتعدي؛ لأن صيغ المبالغة لا تصاغ إلا  
من المتعدي. وأما مخالفة الجرمي فيه وزعمه  
أنه أقل وروذاً ولم يسمع إعماله في النثر، فغير

٥٨. هو علي بن حازم اللخاني لغوي، عاصر الفراء، وتصدر  
في أيامه، وأخذ عنه القاسم بن سلام، ومن كتبه: كتاب  
النوادر، وتوفي سنة ٢٠٧هـ، ومعجم المؤلفين،  
٥٦٦: ٧.

٥٩. ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢: ١٩٣.

٦٠. الأنعام: ١٠٧، وهود: ٨٦.

٦١. العكبري، أبو السقاء، إسماعيل ما من به الرحمن من وجوه  
الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ٦١٦هـ، ١: ١٤٤.

٦٢. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٤٣٧: ٢، والقيسي، مشكل  
إعراب القرآن، ١٩١٥، ١٥٦.

٦٣. إبراهيم: ٣٩.

٦٤. الزمخشري، الكشاف، ٢: ٣٨١.

٥٥. الأزهري، شرح التصريح، ٢: ٦٨، وابن هشام، شرح

قطر الندى، ص ٢٧٧، والإسيوطي، الفرائد الجديدة، ٢:

٦٧٥، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢:

١٩٣، والصيمري، أبو محمد عبد الله بن إسحاق،

التبصرة والتذكرة، ت: فتحي أحمد مصطفى علي الدين،

ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ١: ٢٢٨.

٥٦. السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٩٧.

٥٧. الإسيوطي، الفرائد الجديدة، ٢: ٦٧٥، والسيوطي، همع

الهوامع، ٢: ٩٧.

ويرى الجرمي في إعمال (فعل) وروده على وزن الفعل؛ فجرى مجراه، وهو مردود؛ لأن صيغ المبالغة لا تعمل لمشابتها الفعل أو لكونها فرعاً على اسم الفاعل، بل بدالاتها على الحدث المأخوذ من المصدر، كما كان ذلك في اسم الفاعل. قال تعالى: "وَأَنَا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ" (٦٨): قرئ حاذرون، أي متأهبون، وحذرون: أي خائفون. (٦٩) قال النحاس: إن أبا عبيدة يذهب إلى أن معنى (حذرون) أو (حاذرون) واحد وهو قول سيبويه، وأجاز: هو حذرٌ زيداً، كما يقال: حاذرون زيداً. (٧٠)

يتبين أن معنى (حذرون) خائفون، فعلى هذا يكون المفعول به محذوفاً، أي أعدائنا؛ فثبت أن (فعل) يعمل، ورأي الجمهور هنا يتعارض معه. ومن إعمال (فعل) قوله تعالى: "إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ" (٧١) وقال أيضاً: "ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ \* فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ" (٧٢). ف (ما) في الآية الأولى والثانية اسم موصول في محل نصب مفعول به، ولام التعدية زائدة للتقوية. (٧٣)

أبنية المبالغة العاملة عمل الفعل، كقولك: هذا ضرُوبٌ زيداً، وضرَّابٌ أخاه، ومنحارٌ إبَّله، وحذرٌ أموراً، وبرحيمٌ أباه. ويجوز أن يكون من إضافة فعيل إلى فاعله. (٦٤) وقال أبو حيان: والظاهر إضافة (سميع) إلى المفعول وهو من إضافة المثال الذي على وزن (فَعِيلٌ) إلى المفعول على ما ذهب إليه سيبويه. وقد خالف في ذلك جمهور البصريين. وخالف فيه الكوفيون في إعمال باقي الخمسة الأمثلة فَعُولٌ وفَعَّالٌ ومِفْعَالٌ وفَعِلٌ وهذا مذكور في علم النحو (٦٥).

٤. "رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ..." (٦٦): احتتمل أن يكون (رفيع) للمبالغة على (فَعِيل) من رافع، فيكون الدرجات مفعولاه، أي رافع درجات المؤمنين ومنازلهم في الجنة واحتمل أن يكون (رفيع) فعلاً من رفع الشيء: علا فهو رفيع، فيكون من باب الصفة المشبهة. (٦٧)

مقتضى ما سبق أن صيغة (فَعِيل) تعمل؛ لأن القرآن الكريم خير دليل على ذلك، فثبت مذهب سيبويه وبطل ما ذهب إليه جمهور النحاة.

٦٩. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، صححه أحمد عبد العليم البرودي، بيروت، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م، ص ١٣: ١٠١.  
٧٠. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ١٣: ١٠١.  
٧١. هود: ١٠٧.  
٧٢. البروج: ١٥ - ١٦.  
٧٣. صافي، محمود، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، ٦: ٣٥٤ و ١٥: ٢٩٥.  
٧٤. المعارج: ٢١.  
٧٥. ابن عباس، تفسير ابن عباس، ص ٤٨٥.

٦٥. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٥: ٤٣٤.  
٦٦. غافر: ١٥.  
٦٧. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٧: ٤٥٤.  
٦٨. الشعراء: ٥٦.

ومن إعمال (فَعُول) قوله تعالى: "وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا"<sup>(٧٤)</sup> فـ (منوعا) من صيغ المبالغة عمل في المفعول المقدر، أي: منع حق الله منه.<sup>(٧٥)</sup> وقال ابن كثير: إذا حصلت له نعمة من الله بخل بها على غيره ومنع حق الله تعالى فيها.<sup>(٧٦)</sup>

ومن إعمال (مِفْعَال) قوله تعالى: "إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا"<sup>(٧٧)</sup>: المرصاد موضع الرصد قال أبو حيان: "مرصاد: مِفْعَال من الرصد ترصد من حقت عليه كلمة العذاب وقال مقاتل: مجلسا للأعداء، وممرًا للأولياء، ومفعال موضع للمذكر والمؤنث بغير تاء، وفيه معنى النسب، أي ذات رصد، وكل ما جاء من الأخبار والصفات على معنى النسب فيه التكثر والازدحام"<sup>(٧٨)</sup>. فعلى هذا هو عمل في مفعول (من) المقدر.

إعمال (فَعِيل): يرى بعض النحاة أنه يجوز أن يعمل (فَعِيل). قال الصبان: زاد ابن خروف إعمال (فَعِيل) كزید شَرِيبَ الخمر بالنصب، وأجازه أيضًا ابن ولاد.<sup>(٧٩)</sup> وينكر أبو حيان إعماله ويقول في قوله تعالى: "وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ..."<sup>(٨٠)</sup>: هذا البناء من أبنية المبالغة والأظهر أنه من الثلاثي المجرد، إذن بناء هذا التركيب منه سَكَيْتَ وَسَكَّرَ وَشَرِيبَ

وَطَبَّيخَ مِنْ سَكَّتَ وَسَكَّرَ وَشَرِيبَ وَطَبَّيخَ، ولا يعمل ما كان مبنياً من الثلاثي المتعدي كما يعمل فَعُولٌ وَفَعَالٌ وَمِفْعَالٌ، فلا يقال: زَيْدٌ شَرِيبُ الْمَاءِ كما تقول: ضَرَابٌ زَيْدًا<sup>(٨١)</sup>.

وقال أيضًا في قوله تعالى: "إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا"<sup>(٨٢)</sup>. ومن غريب النقل ما ذهب إليه بعض النحويين من أن (فَعِيل) إن كان من متعدٍ جاز أن يعمل، فنقول: هذا شَرِيبٌ مسكراً، كما أعملوا عند البصريين فَعُولًا وَفَعَالًا وَمِفْعَالًا.<sup>(٨٣)</sup>

وأرى أن (فَعِيل) يعمل كباقي صيغ المبالغة إن كان من المتعدي، ولا معنى لإنكار أبي حيان إعماله؛ لأن السبب في الإعمال هو الحدث، فصيغ المبالغة إذا كانت من المتعدي تعمل.

إعمال (فُعْلٌ): هذه صيغة من صيغ المبالغة لم يذكرها النحاة، تعمل كاسم الفاعل كقوله تعالى: "عُتِلَّ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْنٌ \* أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ"<sup>(٨٤)</sup>. قال أبو حيان: (أن كان ذا مال): قال أبو علي: يجوز أن يعمل فيها (عُتِلَّ) وإن كان قد وصف. وهذا قول كوفي؛ ولا يجوز ذلك عند البصريين.<sup>(٨٥)</sup>

خلاصة ما أرى أن صيغ المبالغة تعمل إن كان فعلها متعدياً كاسم الفاعل، وذلك بسبب قوة الحدث، لا بسبب المجازاة. ولكن لعملها درجات.

٧٦. ابن كثير، تفسير ابن كثير، ص ٤٢٢.

٧٧. النبأ: ٧.

٧٨. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٨: ٤١٤.

٧٩. الصبان، حاشية الصبان، ص ٢٩٧.

٨٠. المائدة: ٧٥.

٨١. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٣: ٥٣٧.

٨٢. مريم: ٤١.

٨٣. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٦: ١٩٣.

٨٤. القلم: ١٣-١٤.

٨٥. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٨: ٣١٠، والزمخشري،

الكشاف، ٤: ٥٨٨.

ولصيغ المبالغة حالتان كاسم الفاعل،  
الأولى: أن تكون مجردة من (ال)، والثانية: أن  
تكون مقترنة بها.

#### المجردة من (ال) والمقترنة بها:

ذهب النحاة إلى أن صيغ المبالغة إذا كانت  
مقترنة بال تعمل مطلقاً، وأما إذا كانت مجردة  
منها فلا تعمل إلا بالشرطين الأساسيين كاسم  
الفاعل و هما أولاً: الاعتماد على أشياء محددة،  
وهي:

١. أن يكون اسم الفاعل خبراً عن مبتدأ وخبراً  
لناسخ أو مفعولاً لناسخ، نحو: (سعدٌ مكرمٌ  
أباه) و(كان سعدٌ مكرمًا أباه) و(إن سعدًا  
مكرمٌ أباه)، و(ظننت سعدًا مكرمًا أباه).

٢. أن يعتمد على نفي، نحو: ما ذاهبٌ غلامك.

٣. أن يعتمد على استفهام، نحو: أ قائمٌ أخواك.

٤. أن يعتمد على صاحب الحال، نحو: هذا  
زيدٌ قائمًا غلامه.

٥. أن يعتمد على موصوف، نحو: مررتُ  
برجلٍ ضاربٍ زيدًا.

٦. أن يعتمد على حرف النداء، نحو: يا طالعًا  
جبلًا.<sup>(٨٦)</sup> وكذلك الحكم في صيغ المبالغة.

ثانيًا: الدلالة على الحال والاستقبال. قال ابن  
يعيش: "وحكمها حكم اسم الفاعل سواء؛ فإن  
كانت بالألف واللام الموصولة عملت مطلقاً،  
وإن كانت مجردة منها عملت بشرطين، أحدهما  
أن تكون بمعنى الحال والاستقبال، والثاني أن

تكون معتمدة. وأهملت إن كانت ماضية أو غير  
معتمدة.<sup>(٨٧)</sup>

وأرى أن شرط الدلالة على الحال والاستقبال  
لا يكون دائماً؛ لأن اسم الفاعل يدل على الماضي،  
كقوله تعالى: "قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ..."<sup>(٨٨)</sup>. فـ  
(فاطر وعالم) يدلان على زمن الماضي، أي فَطَرَ  
وَعَلِمَ. وقال أيضاً: "تَمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ  
وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ"<sup>(٨٩)</sup>، أي أعرضتم. وقال أيضاً:  
"لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ..."<sup>(٩٠)</sup>، أي خَلَقَ  
كُلَّ شَيْءٍ. وقال أيضاً: "وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ"<sup>(٩١)</sup>  
أي ما كنت قط عابداً فيما سلف ما عبدتم  
فيه.

قال ابن هشام: "وزعم ابنا طاهر وخروف  
أنه يجوز إعمال هذه الأمثلة الخمسة بمعنى  
الماضي وإن لم يجز ذلك في اسم الفاعل  
واستدلاً بالسماع والقياس".<sup>(٩٢)</sup>

وأرى أن ابني طاهر وخروف مصيبان في  
قولهما، ولكن نسبتهما إلى عدم الجواز في اسم  
الفاعل غير مستقيمة؛ لأنه يدل أيضاً على  
الماضي كما مضى. إذن فلا معنى للدلالة على  
هذين الزمانين فقط، بل هي تدل على الماضي

٨٧. ابن هشام، شرح اللوحة البديرة، ٢: ٦٥، وانظر ابن  
هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٩٢، وأوضح المسالك،  
٢: ٢٥٠.

٨٨. الزمر: ٤٦.

٨٩. البقرة: ٨٣.

٩٠. الأنعام: ١٠٢.

٩١. الكافرون: ٤.

٩٢. ابن هشام، شرح اللوحة البديرة، ٢: ٦٩.

٨٦. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجة، ٦: ٧٩، والرضي،  
شرح الكافية، ٢: ٢٠٠، والأزهري، شرح التصريح، ٢:  
٦٦، وابن هشام، أوضح المسالك، ٢: ٢٤٩، وشرح قطر  
الندي، ص ٢٧٣.

ج. أن تكون خبراً عن (كان) كقوله تعالى:  
"اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ  
غَفَّارًا"<sup>(٩٩)</sup>.

د. أن تكون خبراً عن (ليس)، كقوله تعالى:  
"وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ  
لِّلْعَبِيدِ"<sup>(١٠٠)</sup>.

هـ. أن تكون خبراً عن (كأن) كقوله تعالى:  
"يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا..."<sup>(١٠١)</sup>.  
ثانياً:

أ. أن تكون صفة عن موصوف، كقوله  
تعالى: "أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ \* مَنَاعٍ  
لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ"<sup>(١٠٢)</sup>.  
ثالثاً:

ب. أن تكون حالاً كقوله تعالى: "كَلَّا إِنَّهَا لَأُظَى \*  
نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى"<sup>(١٠٣)</sup>.  
رابعاً:

ج. أن تعتمد على نفي، كقوله تعالى: "مَا  
لِّلظَّالِمِينَ مِن حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ..."<sup>(١٠٤)</sup>،  
وقال أيضاً: "وَمَا لَكُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ  
وَلَا نَصِيرٍ"<sup>(١٠٥)</sup>.

والاستمرار المشتمل على الأزمنة الثلاثة؛ لأن  
المبالغة والتكرار والكثرة تؤدي إلى الاستمرار،  
قال الرضي: "فإنها فرع لاسم الفاعل المشابه  
للفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة  
اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال  
والاستقبال، كما لم يشترط ذلك في الصفة  
المشبهة"<sup>(٩٣)</sup>.

فقول الرضي خير دليل على أنها تدل على  
الاستمرار دون قيد الزمان خلافاً لما ذهب إليه  
النحاة، وكذلك قوله تعالى:

أ. "فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ"<sup>(٩٤)</sup>.  
ب. "ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ  
الْعَلِيمُ"<sup>(٩٥)</sup>.

ج. "يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا..."<sup>(٩٦)</sup>.  
فصيغ المبالغة (التوَّاب والرحيم والفتَّاح  
والعليم والصدِّيق) تدل على الثبات والاستمرار  
دون قيد الزمان.

ونقدم فيما يأتي أمثلة صيغ المبالغة المجردة  
من (ال) التي توفرت فيها الشروط، الواردة في  
القرآن الكريم:  
أولاً:

أ. أن تكون خبراً عن مبتدأ كقوله تعالى:  
"الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النَّسَاءِ..."<sup>(٩٧)</sup>.

ب. أن تكون خبراً عن (إن) كقوله تعالى: "إِنَّ  
النَّفْسَ لَأَمَّارَةً بِالسُّوءِ..."<sup>(٩٨)</sup>.

٩٨. يوسف: ٥٣.

٩٩. نوح: ١٠.

١٠٠. آل عمران: ١٨٢.

١٠١. الأعراف: ١٨٧.

١٠٢. ق: ٢٤-٢٥.

١٠٣. المعارج: ١٥-١٦.

١٠٤. غافر: ١٨.

١٠٥. البقرة: ١٠٧.

٩٣. الرضي، شرح الكافية، ٢: ٢٠٣.

٩٤. البقرة: ٣٧.

٩٥. سبأ: ٢٦.

٩٦. يوسف: ٤٦.

٩٧. النساء: ٣٤.

#### خامساً:

أن تعتمد على الاستفهام نحو قوله تعالى: "وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ"<sup>(١٠٦)</sup>.

وأما اعتمادها على الاستفهام والنداء في حالة التجرد من (ال) فلم يرد في القرآن الكريم. وهذه أمثلة صيغ المبالغة المقترنة بـ (ال) من القرآن الكريم:

١. "إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ"<sup>(١٠٧)</sup>.

٢. "إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ"<sup>(١٠٨)</sup>.

٣. "يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا.." <sup>(١٠٩)</sup>.

٤. "وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ"<sup>(١١٠)</sup>.

٥. "وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ"<sup>(١١١)</sup>.

وذهب الأخفش والكوفيون إلى أن اسم الفاعل يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك، وكذلك صيغ المبالغة، واستدلوا بقول رجل من طيء:<sup>(١١٢)</sup>

خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ؛ فَلَا تَكْ مُلْغِيَا

مَقَالَةٌ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

زعم الأخفش أن قوله (خَبِيرٌ) مبتدأ، وأن قوله (بَنُو لَهَبٍ) فاعل سدّ مسدّ الخبر، واستدل بذلك على أن الوصف يعمل عمل الفعل فيرفع

١٠٦. الهمة: ٥.

١٠٧. آل عمران: ٨.

١٠٨. الحجر: ٨٦.

١٠٩. يوسف: ٤٦.

١١٠. الهمة: ٥.

١١١. الفلق: ٤.

١١٢. الشاهد في شرح قطر الندى، ص ٢٧٢، وأوضح المسالك، رقم ٦٦، والأشمونى رقم ٣٩، وابن عقيل، رقم ٤٢.

الفاعل أو نائب الفاعل وإن لم يسبقه نفي. أو استفهام والجمهور على اشتراط أن يسبقه النفي أو الاستفهام، ولذلك لم يرتضوا هذا الإعراب الذي ذكره الأخفش، وقالوا: إن قوله (خَبِيرٌ) خبر مقدم وقوله (بَنُو لَهَبٍ) مبتدأ مؤخر، والأصل بنو لهب خبير، واعترض عليه أنصار الأخفش بأن قوله (بَنُو لَهَبٍ) جمع، و(خَبِيرٌ) مفرد؛ فلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع في قول الجمهور، والجواب على ذلك أن نقول: إن صيغة (فَعِيلٌ) ربما استعملت للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد؛ فأخبر بها عن كل واحد منها، وقد ورد ذلك صريحاً في قوله تعالى: "وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ"<sup>(١١٣)</sup>؛ فسقط الاعتراض، وسلم قول الجمهور.<sup>(١١٤)</sup>

#### إعمال صيغ المبالغة غير المفردة:

صيغ المبالغة غير المفردة هي المثنى والمجموع، يعملان كالمفردة سواء أكانت صحيحة أم مكسرة. قال سيبويه: "وأجروه حين بنوه للجمع كما جرى في الواحد ليكون كفواعل حين أُجِرِيَ مثل فاعل".<sup>(١١٥)</sup> وقال الرضي: "ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها صحيحاً كان أو مكسراً".<sup>(١١٦)</sup> وقال الأزهرى: وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كمفردهن في العمل والشروط.<sup>(١١٧)</sup>

١١٣. التحريم: ٤.

١١٤. عبد الحميد، كتاب منحه الجليل، ١: ١٩٦.

١١٥. سيبويه، الكتاب، ١: ١١٢.

١١٦. الرضي، شرح الكافية، ٢: ٢٠٢.

١١٧. الأزهرى، شرح التصريح، ٢: ٦٩.

ومن إعمالها جمعاً مكسراً قول طرفة  
العبدى البكري<sup>(١١٨)</sup>  
ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ  
غُفْرٌ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُحْرٍ

الشاهد فيه: قوله (غفر ذنبهم) حيث أعمل  
جمع صيغة المبالغة وهو قوله (غُفْرٌ) فإنه جمع  
غُفُورٍ، وَغُفُورٌ مبالغة غافر، وقد أعمل هذا  
الجمع إعمال مفردة، وبالتالي إعمال الفعل واسم  
الفاعل؛ فنصب به المفعول به وهو قوله (ذنبهم)  
وصيغة المبالغة هنا معتمدة على مخبر عنه  
مذكور وهو اسم (أن). وهو جمع المبالغة،  
ومثنى المبالغة لم يردا في القرآن العظيم.

ومن إعمالها جمعاً سالماً قول زيد الخيل<sup>(١١٩)</sup>  
أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عَرَضِيٌّ  
جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

والشاهد فيه: قوله: (مرقون عرضي) حيث  
أعمل صيغة المبالغة (مرقون) عمل الفعل، وهي  
صيغة الجمع، فأعملت كما تعمل وهي مفردة،  
والذي سوَّغ عملها اعتمادها على اسم (أن).  
وكقوله تعالى:

أ. "وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ  
سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ"<sup>(١٢٠)</sup>.

ب. "سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَالُونَ لِلْسُّحْتِ"<sup>(١٢١)</sup>.  
فكلمة (سماعون) في الآيتين خبر لمبتدأ  
محذوف تقديره هم، وكذلك (أكالون) واللام  
في (الكذب والسحت) زائدة للتقوية، والكذب  
والسحت مجروران لفظاً منصوبان محلاً  
مفعولان لـ (سماعون وأكالون).

#### إضافة صيغ المبالغة:

يرى النحاة أن حكم إضافة صيغ المبالغة  
كحكم اسم الفاعل<sup>(١٢٢)</sup>. وقد قرروا أن إضافة اسم  
الفاعل المراد به المضي إضافة محضة لكونه  
غير عامل، قال سيبويه: "وإذا قلت: هذا  
الضاربُ فإنما تعرفه على معنى الذي ضربَ  
فلا يكون إلا رفعا، كما أنك لو قلت: أزيد أنت  
ضاربُه إذا لم تُردِّ بضاربه الفعل وصار  
معرفاً..."<sup>(١٢٣)</sup> وقال الرضي في اسم الفاعل  
والمفعول: "إنهما إذا كانا للماضي فإضافتهما  
معنوية؛ لأنهما لم يعادلا الماضي؛ فلم يعمل  
عمله والدليل على أن إضافتهما- إذا كانا  
للماضي- معنوية، قوله تعالى: "الْحَمْدُ لِلَّهِ  
فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ

١٢٠. المائدة: ٤١.

١٢١. المائدة: ٤٢.

١٢٢. صافي، محمود، الجدول في إعراب القرآن، ٣: ٣٥١-  
٣٥٤.

١٢٣. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢: ٢٣.

١١٨. الشاهد في ديوانه، ص ٥٨، والكتاب، ١: ١١٣، وشرح  
الكافية، ٢: ٢٠٢، وشرح التصريح، ٢: ٦٩، وبلا نسبة  
في شرح ابن عقيل، ٢: ٢٠٠، وشرح الأشموني، ٢:  
٢٩٩، وهمع الهوامع، ٢: ٩٧.

١١٩. الشاهد في ديوانه ص ٤٢، والمقرب، ١: ١٢٨، وشرح  
التصريح، ٢: ٦٨، وشرح ابن عقيل، ٢: ١٩٩، وشرح  
شذور الذهب، ص ٣٩٤.

رُسُلًا<sup>(١٢٤)</sup> فـ (فاطر وجاعل) صفتان للمعرفة<sup>(١٢٥)</sup>.

وأما إضافة اسم الفاعل<sup>(١٢٦)</sup> . المراد به الحال والاستقبال، فغير محضة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ لأنها ما هي إلا على نية الانفصال ولأنها تعمل في محل المضاف إليه إما رفعاً أو نصباً. فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجروراً في الحقيقة، والتتوين قد حذف في اللفظ ولكنه مقدر منوي؛ فكأنما الإضافة غير موجودة.

يتضح مما سبق أن اسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل؛ فلا يكون إذا عمل إلا نكرة؛ لأن الفعل لا يكون إلا نكرة<sup>(١٢٧)</sup> ولذا لا تجوز فيه الإضافة الحقيقية، وإنما تجيء فيه الإضافة لفظية من حيث إنه اسم منون فيحذف منه التتوين ويضاف إلى ما انتصب به والمعنى على ثبات النون. كل هذا بسبب المضارعة التي أدت إلى الالتباس في مسائل كثيرة.

والقول السديد عندي هو أن اسم الفاعل اسم وإضافته حقيقية، كأى اسم آخر سواء دل على المضي أو الحال أو الاستقبال، والدليل على ذلك الآيات القرآنية الآتية: قال تعالى: "الْحَمْدُ لِلَّهِ

فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا...<sup>(١٢٨)</sup>. وجعل بعض النحاة (جاعل) بمعنى المضي ونصب رسلاً بفعل مقدر<sup>(١٢٩)</sup>. ولكني أرى أن (جاعل) اسم الفاعل نصب (رسلاً) هذا دليل على إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي، وجعل بعضهم (جاعل) بمعنى الحال أو الاستقبال وعمل في (رسلاً) وقال: إن الإضافة غير محضة<sup>(١٣٠)</sup>. ولكن يبدو لي أن الإضافة هنا حقيقية؛ لأن (جاعل) نعت ثانٍ للفظ الجلالة (الله)<sup>(١٣١)</sup>. ولا يقال إنه بدل؛ لأن البدل بالصفات ضعيف<sup>(١٣٢)</sup>.

وكذلك قال تعالى: "فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا..."<sup>(١٣٣)</sup>. وقرأ بعض القراء بنصب الإصباح<sup>(١٣٤)</sup> على إرادة الاستقبال، وهذا دليل على أن إضافة اسم الفاعل المراد به الاستقبال إضافة معنوية؛ لأن (فالق الإصباح) صفة للفظ الجلالة (الله).

وأرى أن إضافة اسم الفاعل النكرة المراد به الحال أو الاستقبال، إضافة حقيقية، إذا أضيف إلى المعرفة أو كان بعد الإضافة صفة للمعرفة. قد يكون أن سيبويه تراجع عن رأيه لهذا السبب

١٢٨. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣: ٤٤، والجرجاني، كتاب المقتصد، ١: ٥١٦.

١٢٩. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٨: ٢٨٣، والأنياري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢: ٢٨٥.

١٣٠. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ١: ٢٨٣.

١٣١. صافي، محمود، الجدول في إعراب القرآن، ١١: ٢٤٧.

١٣٢. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٢: ٢١.

١٣٣. الأنعام: ٩٦.

١٣٤. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٤: ١٨٥.

١٢٤. فاطر: ١.

١٢٥. سيبويه، الكتاب، ١: ١٣٠.

١٢٦. الرضي، شرح الكافية، ١: ٢٥٦-٢٥٨، وانظر ابن

المعطي، شرح ألفية ابن المعطي، ت: د. علي موسى

الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١،

١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، ٢: ٩٨.

١٢٧. الرضي، شرح الكافية، ١: ٢٧٨، وشرح ابن عقيل،

٣: ٤٤، والجرجاني، كتاب المقتصد، ١: ٥١٦.



والثبوت وإضافتهما محضة، فيعرف، وصح أن يوصف بهما المعرفة<sup>(١٤٠)</sup>.

وأرى أن حكم إضافة اسم الفاعل المراد به المضي أو الاستمرار كاسم الفاعل المراد به المضي أو الحال أو الاستقبال- كما سبق- وأرى أن حكم إضافة صيغ المبالغة مطابق للحكم الذي مر بنا في اسم الفاعل؛ فإضافتها إذا كانت إلى المعرفة وكانت صفةً عن معرفة، إضافة محضة، وأما إذا كانت إلى النكرة أو إلى المعرفة كانت صفة أو خبراً أو حالاً عن نكرة؛ فإضافتها غير محضة، والدليل على ذلك الآيات القرآنية الآتية:

١. "قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمٌ

الْغَيْبِ"<sup>(١٤١)</sup>. فقرأ المدينيان وابن عامر ورويس برفع ميم (عالم) وقرأ الباقيون بخفضها (عالم). وقرأ حمزة والكسائي (عالم) بتشديد اللام مثل (فعل).<sup>(١٤٢)</sup>

فـ (علام) صفة لـ (ربي) في قراءة من قرأ بتشديد اللام.<sup>(١٤٣)</sup> إذا كان الموصوف معرفة ينبغي أن تكون الصفة معرفة، فثبت أن إضافتها معنوية.

٢. "إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ"<sup>(١٤٤)</sup>.

هنا (علام) مضاف إلى (الغيوب) وخبر لـ (إن) والأصل في الخبر أن يكون نكرة، من هذه الناحية يمكن أن نقول إن الإضافة لفظية، ولكن

وهو القائل: "وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفةً للنكرة، قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة، وذلك معروف في كلام العرب، بذلك على ذلك بأنه يجوز لك أن تقول: مررت بعبد الله ضاربك؛ فجعلت ضاربك بمنزلة صاحبك"<sup>(١٣٥)</sup>. ويذهب أبو حيان مذهبه فيقول: إنه يتعرف به إذا كان معرفة؛ فيلاحظ فيه أن الموصوف صار معروفاً بهذا الوصف، وكأن تقييده بالزمان غير معتبر. وهذا الوجه غريب النقل لا يعرفه إلا من له اطلاع من كتاب سيبويه، وتنقيب عن لطائفه<sup>(١٣٦)</sup>.

واختلف النحاة في اسم الفاعل الدال على الاستمرار فيرى بعضهم أن إضافته إضافة معنوية<sup>(١٣٧)</sup>. وهناك نحاة آخرون يرون أن إضافته محضة مراعاة لمضيه وغير محضة مراعاة لحاله واستقباله<sup>(١٣٨)</sup>. وقال تعالى: "تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ..."<sup>(١٣٩)</sup>. "قال الزجاج: غافر وقابل صفتان، وشديد بدل انتهى، وإنما جعل غافر وقابل صفتين، وإن كانا اسمي فاعل؛ لأنه فهم من ذلك أنه لا يراد بهما التجدد ولا التقييد بزمان، بل أريد بهما الاستمرار

١٤٠. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٧: ٤٤٧،

والزمخشري، تفسير الكشاف: ٤: ١٤٨.

١٤١. سبأ: ٣.

١٤٢. ابن الجزي، النشر في القراءات العشر، ٢: ٣٤٩.

١٤٣. ابن الجزي، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص

٣٤٩.

١٤٤. المائدة: ١٠٩.

١٣٥. سيبويه، الكتاب، ١: ٤٢٨.

١٣٦. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٢: ٢١.

١٣٧. الحمصي، حاشية على شرح الفاكهي لفطر الندي،

٢: ١٥٢.

١٣٨. المرجع السابق، ٢: ١٣٤.

١٣٩. غافر: ٣.

الخبر قد يكون معرفة، كقوله تعالى: "مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ..."<sup>(١٤٥)</sup>.

٣. "وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ"<sup>(١٤٦)</sup>.

فـ (حمالة) هنا مفعول به لفعل محذوف تقديره أحم، أو حال من (امراته) أجازته العكبري،<sup>(١٤٧)</sup> والأصل في الحال أن تكون نكرة، ولكن قد يصحح أن تكون معرفة عند الكوفيين.

### دلالة صيغ المبالغة:

إن اسم الفاعل يدل على الحدوث والتجدد حيناً، كما يدل على الثبوت والاستمرار حيناً آخر حسب القرائن والسياق، ومن الطبيعي أن هذه الدلالة تسري إلى صيغ المبالغة؛ لأنها تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل مع المبالغة والزيادة، ولكن النظر الدقيق يؤدي إلى الثمرة أكثر من ذلك، حيث إن الإكثار والتكرار والملازمة من الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس فهي إذن أقرب إلى الثبوت من أن تدل على الحدوث. قال الرضي: "فإنها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر من الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشرط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشرط ذلك في الصفة المشبهة"<sup>(١٤٨)</sup>.

يبدو من قول الرضي أنها تدل على الاستمرار كالصفة المشبهة، والصفة المشبهة لا تدل على الاستمرار دائماً، مثل عطشان ونعسان

١٤٥. الحجرات: ٢٩.

١٤٦. اللهب: ٤.

١٤٧. صافي، محمود، الجدول في إعراب القرآن، ١٥، ٤٢٢.

١٤٨. الرضي، شرح الكافية، ٢: ٢٠٢.

وغضببان وغيرها، في حين أن معظم صيغ المبالغة الواردة في القرآن الكريم لا تعطي إلا معنى الثبوت والاستمرار، يقول تبارك وتعالى:

١. "ذَلِكَ يَأْنٍ مِنْهُمْ قَسِيصِينَ وَرُهْبَانًا..."<sup>(١٤٩)</sup>.

٢. "يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنًا..."<sup>(١٥٠)</sup>.

٣. "هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ"<sup>(١٥١)</sup>.

٤. "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا..."<sup>(١٥٢)</sup>.

٥. "وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا..."<sup>(١٥٣)</sup>.

إن في القرآن الكريم أوزاناً مختلفة. وقد استعمل فيه وزن مختلفان من مادة واحدة ومن أصل واحد مثلاً: (غَفُورٌ وَغَفَّارٌ) في "إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ"<sup>(١٥٤)</sup> و"رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ"<sup>(١٥٥)</sup>، و(كَفُورٌ وَكَفَّارٌ) في "إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ"<sup>(١٥٦)</sup> و"وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ"<sup>(١٥٧)</sup>، و(رحيم ورحمن) في "الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ"<sup>(١٥٨)</sup> و(عليم وعلام) في "إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ"<sup>(١٥٩)</sup> و"قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَامُ الْغُيُوبِ"<sup>(١٦٠)</sup>.

١٤٩. المائدة: ٨٢.

١٥٠. يوسف: ٤٦.

١٥١. ص: ٥٧.

١٥٢. الملك: ١٥.

١٥٣. النبأ: ١٣.

١٥٤. الممتحنة: ١٢.

١٥٥. ص: ٦٦.

١٥٦. الحج: ٣٨.

١٥٧. البقرة: ٢٧٦.

١٥٨. الفاتحة: ٢.

١٥٩. لقمان: ٢٣.

١٦٠. سبأ: ٤٨.

و(سميع وسماع) في "وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ" (١٦١) و"وَفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَهُمْ..." (١٦٢) و(ظَلُومٌ وظلام) في "إِنَّ الْإِنْسَانَ لظَلُومٌ كَفَّارٌ" (١٦٣) و"وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ" (١٦٤) و(مَنُوعٌ ومناع) في "وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا" (١٦٥) و"مَنَاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٌ" (١٦٦)، و(هُمَزَةٌ وهماز) في "وَبِلْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ" (١٦٧) و"هَمَّازٍ مَشَاءٍ يَمِيمٌ" (١٦٨) وهلم جرا.

ولكن هل يدل الوزنان المختلفان على المعنى نفسه؟ فإن كان كذلك فلم لم يُستخدم الوزن الواحد؟ جاء في الفروق اللغوية: "قامًا في لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما ظن كثير من النحويين واللغويين" (١٦٩). وفيه أيضًا: "من لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كله يُقيد المبالغة فقط وليس الأمر كذلك بل هي مع إفادتهما المبالغة تُقيد المعاني التي ذكرناها" (١٧٠). أي معاني الصناعة والنسبة والصاحب.

وقال الصبان: "وعمل فعّال أكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فعيل أكثر من فعل... وانظر هل هي مستوية في المعنى أو متفاوتة بأن تكون الكثرة المستفادة من فعّال مثلاً أشد من الكثرة

المستفادة من فعول لم أر في ذلك نقلاً وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى أبلغية فعّال ومفعّال على فعول وفعيل، وأبلغية هذين على فعل (١٧١).

ينجلي مما سبق أن اختلاف اللفظين يدل على معنيين مختلفين وزيادة البناء تقيد زيادة في المعنى غالباً، لذا أرى أن كل وزن يختلف عن الآخر في المعنى كمّاً وكيفاً، مع إفادتها المبالغة عامة، وبيان ذلك لنحو الآتي:

١. فعّال، نحو: ختار علام ومشاء وكفّار وستار وظلام. ومن المعلوم أن هذا الوزن معدول عن اسم الفاعل للدلالة على الكثرة ولكن النحاة اختلفوا فيها:

أ. يرى جمهور النحاة أن وزن (فعّال) أصل في المبالغة ومنقول عنها للصناعة والحرفة قال المبرد: (هذا باب ما يبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة لتدل من النسب على ما تدل عليه الباء) "وذلك قولك لصاحب الثياب ثَوَّاب، ولصاحب العطر عَطَّار، ولصاحب السبزر بَزَّار. وإنما أصل هذا لتكرير الفعل، كقولك: هذا رجل ضَرَّاب، ورجل قَتَّال، أي يكثر منه، وكذلك خَيَّاط. فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك وإن لم يكن منه فعلٌ نحو: بَزَّار وعَطَّار" (١٧٢).

وقال ابن يعيش: "اعلم أنهم قد نسبوا على غير المنهاج المذكور وذلك لأنهم لم يأتوا بياء النسب، لكنهم يبنون بناء يدل على نحو ما دل عليه بياء النسب، وهو قولهم لصاحب الثبوت،

١٦١. آل عمران: ٣٤.

١٦٢. التوبة: ٤٧.

١٦٣. إبراهيم: ٣٤.

١٦٤. الحج: ١٠.

١٦٥. المعارج: ٢١.

١٦٦. القلم: ١٢.

١٦٧. الهزعة: ١.

١٦٨. القلم: ١١.

١٦٩. العسكري، الفروق اللغوية، ص ١٢-١٣.

١٧٠. المرجع السابق، ص ١٣.

١٧١. الصبان، حاشية الصبان، ٢: ٢٩٦.

١٧٢. المبرد، المقتضب، ٣: ١٦١.

وهي الأكسية..(تَبَّات) ... ولصاحب الحمير التي ينقل عليها حمّار، وللصيرفي صرّاف وهو أكثر من أن يُحصى كالعطّار والنقّاش وهذا النحو إنما يعملونه فيما كان صنعة ومعالجة لتكثير الفعل، إذ صاحب الصنعة مداوم لصنعتة، فجعل له البناء الدال على التكثير وهو فعّال بتضعيف العين؛ لأن التضعيف للتكثير<sup>(١٧٣)</sup>.

وقال ابن سيده: "والباب فيما كان صنعة ومعالجة أن يجيء على فعّال؛ لأن فعّالاً لتكثير الفعل وصاحب الصنعة مداوم لصنعتة فجعل له البناء الدال على التكثير كالبزّار والعطّار وغير ذلك مما لا يُحصى كثرة"<sup>(١٧٤)</sup>.

يتضح مما سبق أن فعّالاً لتكثير الفعل وتكريره، وإذا أراد مزاولة الشيء ومعالجته والصنعة فجعل له هذا البناء الدال على التكرير. ب. ذهب بعض النحاة إلى أن وزن (فعّال) أصل في الصنعة ومعدول عنها للمبالغة، قال أبو هلال العسكري: "إذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت قيل فعّال مثل علّام وصبّار"<sup>(١٧٥)</sup>. وادّعى ابن طلحة أن فعّالاً لمن صار له كالصناعة<sup>(١٧٦)</sup>.

وأرى أن وزن (فعّال) معدول عن اسم الفاعل للمبالغة، وليس أصلاً في الصنعة، وإذا أريد الدلالة على الحرفة والصنعة جيء به على فعّال، قال ابن يعيش: "وإن كان شيء من هذه الأشياء صنعة ومعاشاً يداومها صاحبها نسب على فعّال فيقال لمن يبيع اللبن والتمر لبّان

وتمار، ولمن يرمي بالنبل نبّال"<sup>(١٧٧)</sup>. فقوله دال على أنه ليس أصلاً في الصنعة وإنما نسب إليها عند مداومة الشيء ومزاولته فبناء فعّال يقتضي المداومة والمعاناة والاستمرار والتكرار. قال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ..."<sup>(١٧٨)</sup>، ومعنى التّوّاب: العبد الكثير التوبة، وذلك بتركه كل وقت بعض الذنوب، ويقال لله ذلك لكثرة قبوله توبة العباد حالاً بعد حال.

"وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ"<sup>(١٧٩)</sup>: فـ (الأواب) كالتواب، وهو الكثير الرجوع إلى الله وطلب مرضاته ومن عادته أن يكثر الرجوع إلى الله ويديم ذلك يزاوله ويجدده. "أَكَاوُنَ لِلْسُّحْتِ..."<sup>(١٨٠)</sup>. فـ (الأكل) الكثير الأكل، المستمر على ذلك يزاوله ويجدده.

"إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ"<sup>(١٨١)</sup> وقوله تعالى: "وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ"<sup>(١٨٢)</sup>. قال الرازي: "واعلم أن قوله لوّامة ينبئ عن التكرار والإعادة، وكذا القول في لوّام وغدار وضرّار"<sup>(١٨٣)</sup>.

وقد يستعمل (فعّال) للدلالة على النسب وكثر هذا في الحرف كـ (بِقَالٍ وَبِزَّارٍ وَنَجَّارٍ وَعَطَّارٍ وَنَحَّاسٍ وَجَمَّالٍ)، وكالذي يرمي النبل نبّال، وكقوله تعالى: "وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ

١٧٧. ابن يعيش، شرح المفصل، ٦، ١٤.

١٧٨. البقرة: ٢٢٢.

١٧٩. ص: ١٧.

١٨٠. المائدة: ٤٢.

١٨١. التوبة: ١١٤.

١٨٢. القيامة: ٢.

١٨٣. الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير، ٣٠: ٢١٦.

١٧٣. ابن يعيش، شرح المفصل، ٦، ١٣.

١٧٤. ابن سيده، المخصص، ١٥، ٦٩.

١٧٥. العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية، ص ١٢-١٣.

١٧٦. السيوطي، همع الهوامع، ٦: ١٤.

نفعه في حق من يجوز عليه النفع والضرر كان للظلم القليل المنفعة أترك.

ووجه رابع وهو: أن يكون على معنى النسب، أي لا ينسب إلى الظلم، فيكون مثل بزاز وعطار<sup>(١٨٧)</sup>.

وقال الزمخشري: "فإن قلت: كيف قال بظلام على لفظ المبالغة؟ قلت: فيه وجهان: أحدهما أن يكون من قولك هو ظالم لعبده. وظلام لعبيده. والثاني: أن يراد لو عذبت من لا يستحق العذاب لكنت ظلاماً مفرط الظلم فنفي ذلك"<sup>(١٨٨)</sup>.

ويظهر لي أنه لا ضرورة لنا إلى التأويلات المختلفة؛ لأننا قد رأينا أن فعلاً يدل على النسب إذا وقع في معرض النفي، فـ (ظلام) في الآية - والله أعلم - ليس للمبالغة بل للنسب بمعنى صاحب، فلا يبقى إشكال. وينطبق هذا على كلمتي (كفار وخوان) في قوله عز وجل:

"وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ"<sup>(١٨٩)</sup>.

"إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ"<sup>(١٩٠)</sup>.

فليس المراد هنا كثرة الكفر والخيانة؛ لأن الله يكره صاحب الكفر والخيانة مطلقاً، بغیر نظر إلى كثرة كفره أو قلته، فالمعنى إذن صاحب كفر وصاحب خيانة على النسب.

٢. فَعُولٌ: نحو: غَفُورٌ وشَكُورٌ ووَدُودٌ ومُنَوِّعٌ وجَزُوعٌ. يستعمل هذا البناء للدلالة على

لِلْعَبِيدِ"<sup>(١٨٤)</sup>. فـ (بظلام) أي بذی ظلم، أو بمنسوب إلى الظلم؛ لأن ظلاماً لو كان للمبالغة لكان النفي منصباً على المبالغة وحدها دون الظلم الذي ليس كثيراً وهو لا يجوز؛ لأن الله لا يظلم مطلقاً<sup>(١٨٥)</sup>. ويرد العكبري قائلاً: "فإن قيل: بناء (فعال) للكثير، ولا يلزم من نفي الظلم الكثير نفي الظلم القليل؛ فلو قال (بظالم) لكان أدل على نفي الظلم قليله وكثيره.

فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن (فعالاً) قد جاء لا يراد منه الكثرة، كقول طرفة:<sup>(١٨٦)</sup>

وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةً

وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفَدَ

لا يريد هنا أنه قد يحل التلاع قليلاً؛ لأن ذلك يدفعه قوله، متى يسترفد القوم أرفد. وهذا يدل على نفي البخى في كل حال؛ ولأن تمام المدح لا يحصل بإرادة الكثرة.

والثاني: أن ظلاماً هنا للكثرة؛ لأنه مقابل للعباد، وفي العباد كثرة، وإذا قُوبِلَ بهم الظلم كان كثيراً.

والثالث: أنه إذا نفي الظلم الكثير انتفى الظلم القليل ضرورة؛ لأن الذي يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم؛ فإذا ترك الظلم الكثير، مع زيادة

١٨٤. آل عمران: ١٨٢.

١٨٥. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٤: ١٦٨، حسن، عباس، النحو الوافي، ٣: ٢٧٠.

١٨٦. الشاهد في ديوانه، ص ٢٤، وتفسير البحر المحيط، ٣: ١٩٧، وإملاء ما من به الرحمن، ١: ٩٠، وشرح شذور الذهب، ٣٣٥.

١٨٧. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٣: ١٣١، والعكبري،

إملاء ما من به الرحمن، ١: ٩٠.

١٨٨. الزمخشري، الكشاف، ٤: ٩.

١٨٩. البقرة: ٢٧٦.

١٩٠. الحج: ٣٨.

تلك النعمة المسلوقة، قاطعاً رجاءه عن سعة فضل الله من غير صبر ولا تسليم<sup>(٢٠١)</sup>.

(ب): وللدلالة على معنى عدم الكثرة كقوله تعالى:

١. "إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ"<sup>(٢٠٢)</sup>.

٢. "إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ"<sup>(٢٠٣)</sup>.

فكلمتا (كفور وفخور) لا تدلان على كثرة الكفر والفخر؛ لأن الله يكره صاحب الكفر والفخر مطلقاً دون النظر إلى كثرة كفره وفخره وقلتهما، فالمعنى هو أن الله لا يحب كل كافر وكل فاجر.

٣. مَفْعَالٌ وَمِفْعِيلٌ: نحو: مَذْرَارٌ وَمِرْصَادٌ وَمِعْطَارٌ وَمِسْكِينٌ وَمِعْطِيرٌ، وأصل مِفْعِيلٌ مَفْعَالٌ فأبدل الألف ياءً للإمالة التامة<sup>(٢٠٤)</sup>.

ويدلان على مداومة الفعل واعتياده. وذكر الفارابي: أنه إذا كان الاسم على مَفْعَالٍ أو مِفْعِيلٍ فالجمع على مَقَاعِلٍ وهما لمن دام منه الفعل<sup>(٢٠٥)</sup>. وقال ابن قتيبة إن مَفْعَالاً يكون لمن دام منه الشيء أو جرى على عادة فيه تقول: رجل مَضْحَكٌ ومِهْذَارٌ ومِطْلَقٌ إذا كان مُدِيمًا للضحك والهذر والطلاق<sup>(٢٠٦)</sup>.

الكثرة وأيضاً على المواظبة والمداومة. ويرى الفارابي أن فَعُولاً لمن دام منه الفعل<sup>(١٩١)</sup>. وذهب ابن طلحة إلى أنه لمن كثر منه الفعل<sup>(١٩٢)</sup>. وفي الفروق اللغوية: إنه لمن كان قويا على الفعل<sup>(١٩٣)</sup>. وهو في القرآن الكريم للدلالة على الآتية:

(أ) للدلالة على معنى الكثرة، قال تعالى:

١. "وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا"<sup>(١٩٤)</sup> الكفور: المبالغ في كفران النعمة، وقال الزمخشري: عظيم الكفران<sup>(١٩٥)</sup>.

٢. "إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ"<sup>(١٩٦)</sup> وفي الكشف: "ودود عظيم الرحمة للتائبين، فاعل بهم ما يفعل بليغ المودة بمن يوده من الإحسان والإجمال"<sup>(١٩٧)</sup>.

٣. "إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا"<sup>(١٩٨)</sup> معنى الهلع سرعة الجزع عند مسّ المكروه، وسرعة المنع عند مسّ الخير<sup>(١٩٩)</sup>.

٤. "وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَؤُوسًا"<sup>(٢٠٠)</sup> معنى السيؤوس شديد اليأس من أن تعود إليه مثل

١٩١. الفارابي، ديوان الأدب، ١: ٨٥.

١٩٢. السيوطي، همع الهوامع، ١: ٨٥.

١٩٣. العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية، ١٢: ١٣.

١٩٤. الإسراء: ٢٧.

١٩٥. الزمخشري، الكشف، ٢: ٣٨١.

١٩٦. هود: ٩٠.

١٩٧. الزمخشري، الكشف، ٢: ٤٢٢.

١٩٨. المعارج: ١٩.

١٩٩. الزمخشري، الكشف، ٤: ٦١٧.

٢٠٠. الإسراء: ٨٣.

٢٠١. الزمخشري، الكشف، ٢: ٣٨١.

٢٠٢. الحج: ٣٨.

٢٠٣. لقمان: ١٨.

٢٠٤. جواد، دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة

والرسم، ص ١٨٢.

٢٠٥. المرجع السابق، ص ١٨٢.

٢٠٦. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٥٥.

وفيه معنى النسب، أي ذات رصد، وكل ما جاء من الأخبار والصفات على معنى النسب فيه التكرير واللزوم<sup>(٢١٣)</sup>.

ج. "وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ..."<sup>(٢١٤)</sup> المسكين: هو الذي لا شيء له وهو الدائم السكون إلى الناس، وقال الزمخشري: المسكين: "الدائم السكون إلى الناس؛ لأنه لا شيء له كالسكير للدائم السكر".<sup>(٢١٥)</sup>

٤. فَعِيلٌ: نحو عَلِيمٌ وَسَمِيعٌ وَشَهِيدٌ وَبَشِيرٌ، وهو يدل على التكرار والإعادة والمعاناة حتى أصبح كأنه خلقه في صاحبه وطبيعة، ويرى ابن طلحة أن فعيلًا: لمن صار له كالطبيعة<sup>(٢١٦)</sup>.

معنى هذا أنه منقول من الصفة المشبهة الدالة على الثبوت مما هو خلقه كقصير وطويل، والخصال والطبائع كقبيح وجميل<sup>(٢١٧)</sup>. ويرى بعض النحاة أنه معدول عن فاعل، مثل: رحيم وقدير<sup>(٢١٨)</sup>.

وأعتقد أن هذا الوزن للصفة المشبهة إن كان لازماً وللمبالغة إن كان متعدياً، قال تعالى:

ويرى بعض اللغويين والنحاة أنهما يستخدمان للدلالة على الآلة، قال ابن طلحة إن مفعلاً لمن صار له كالآلة<sup>(٢١٧)</sup>. وقال مصطفى جواد: "وقد بعثت الحاجة الملحة على استعارة المفعّل والمفعّل للمبالغة في صفة الموصوف الذي تناهت صفته في الفعل المشتقة منه الآلة والأداة... وكما استعارت العرب وزن (مفعّل) للمبالغة كذلك استعارت وزن (مفعّل) لها كالمغمّار والمكسّال وحاله في الاستعارة كحال مفعّل"<sup>(٢١٨)</sup>.

وأرى أن أصل هذين الوزنين للآلة ثم استعيراً للمبالغة لمن اعتاد الفعل ودام منه، كقوله تعالى:

أ. "وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا..."<sup>(٢١٩)</sup>

المدرار على وزن المفعّل من الدر للمبالغة أي المتتابع كمذكار ومقتات للكثير ذلك منه<sup>(٢٢٠)</sup>، وقال ابن عباس في (مدراراً): "مطرًا دائمًا دريرًا كلما احتاجوا إليه"<sup>(٢٢١)</sup>.

ب. "إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا"<sup>(٢٢٢)</sup> المرصاد

موضع الرصد، قال أبوحيان: مرصاد: مفعّل من الرصد ترصد من حقت عليه كلمة العذاب. وقال مقاتل: مجلساً للأعداء وممرًا للأولياء، ومفعّل للمذكر والمؤنث بغير تاء،

٢١٣. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٨: ٤١٣.

٢١٤. البقرة: ١٨٤.

٢١٥. الزمخشري، تفسير الكشاف، ١: ٣٣٠.

٢١٦. السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٩٧.

٢١٧. الإستراباذي، شرح الشافية، ١: ٧٤.

٢١٨. الصيمري، أبو محمد عبد الله بن إسحاق، التبصرة

والتذكرة، ١: ٢٢٨.

٢٠٧. السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٩٧.

٢٠٨. جواد، د. مصطفى، دراسات في فلسفة النحو

والصرف، ص ١٨٢.

٢٠٩. الأنعام: ٦.

٢١٠. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٤: ٦٦.

٢١١. ابن عباس، تفسير ابن عباس، ص ١٠٦.

٢١٢. النبأ: ٢١.

أ. "يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا..."<sup>(٢١٩)</sup>

وقال الزمخشري: كأنك عالم بها، وحقيقته: كأنك بليغ في السؤال عنها؛ لأن من بالغ في المسألة عن الشيء والتقدير عنه استحکم علمه فيه ورضي وهذا تركيب معناه المبالغة<sup>(٢٢٠)</sup>. وفيه أيضاً: الحفي: المكرم المحتفل الكثير البر والإلطف<sup>(٢٢١)</sup>. وقال أبو حيان: أي محب له، وعن ابن عباس: كأنك يعجبك سؤالهم عنها، وعنه: كأنك مجتهد في السؤال مبالغة في الإقبال على ما تسأل عنه. وقال ابن قتيبة: كأنك طالب علمها<sup>(٢٢٢)</sup>. وفيه أيضاً: الحفي: المكرم المحتفل الكثير البر والإلطف<sup>(٢٢٣)</sup>.

ب. "وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا..."<sup>(٢٢٤)</sup>

لفظ شهيد على وزن فعيل للمبالغة، وكأنهم أمروا بأن يستشهدوا من كثرت منه الشهادة، فهو عالم بمواقع الشهادة وما يشهد فيه لتكرير ذلك منه؛ فأمرُوا بطلب الإكمال<sup>(٢٢٥)</sup>.

ج. "وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا"<sup>(٢٢٦)</sup> معنى

(عصيا) عاصيا، أي كثير العصيان،

وهو من فَعُول للمبالغة ويحتمل أن يكون (فَعِيلًا) وهي من صيغ المبالغة<sup>(٢٢٧)</sup>.

اتضح من الآيات السابقة أن فعيلًا يدل على الكثرة، حتى تصبح سجيّة ثابتة، كقوله تعالى: "إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا"<sup>(٢٢٨)</sup> عدل إلى وزن فَعِيل للمبالغة؛ لأن فعيلًا من صفات السجاياء.

قد يدل هذا البناء على النسب، كقوله تعالى: "وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا"<sup>(٢٢٩)</sup> وقال الحسن يعني فراشاً وعنه أيضاً هو مأخوذ من الحصر والذي يظهر أنها حاصرة لهم محيط بهم من جميع جهاتهم فحصر معناه ذات حصر، إذ لو كان للمبالغة لزمته التاء لجريانه على مؤنث كما تقول: رحيمة ولكنه على معنى النسب، كقوله تعالى: "السماء منفطر به..."<sup>(٢٣٠)</sup> أي ذات انفطار<sup>(٢٣١)</sup>.

د. "إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَافًا أَثِيمًا"<sup>(٢٣٢)</sup> فكلمة (أثيم) لا تدل على الكثرة؛ لأن الله لا يحب صاحب الإثم مطلقاً بغير النظر إلى كثرة إثمه أو قلته فالمعنى هو معنى النسب، أي أن الله لا يحب صاحب الإثم.

٢١٩. الأعراف: ١٨٧.

٢٢٠. الزمخشري، تفسير الكشاف، ٢: ١٨٤.

٢٢١. المرجع السابق، ٣: ٢١.

٢٢٢. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٤: ٤٣٥.

٢٢٣. المرجع السابق، ٦: ١٩٦.

٢٢٤. البقرة: ١٤٣.

٢٢٥. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٢: ٣٤٥.

٢٢٦. مريم: ١٤.

٢٢٧. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٦: ١٧٧.

٢٢٨. البقرة: ١١٩.

٢٢٩. الإسراء: ٨.

٢٣٠. المزمل: ١٩.

٢٣١. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٦: ١١.

٢٣٢. النساء: ١٠٧.



٥. **فَعِلَ: نحو: حَذَرَ وَخَصِمَ**، وهو بناء للمبالغة

معدول عن الصفة المشبهة وذهب ابن طلحة إلى أنه لمن صار له كالعادة<sup>(٢٣٣)</sup> وأن الصفة المشبهة تدل على الهيجانات والخفة والأعراض، فهذا الوزن في المبالغة يدل على الكثرة والتكرار، ولكن فيه معنى الخفة والهيج. كقوله تعالى:

أ. "بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ"<sup>(٢٣٤)</sup> فلفظ

(خصمون) من صيغ المبالغة ومعناه شديد الخصومة واللجاج<sup>(٢٣٥)</sup>.

ب. "وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ"<sup>(٢٣٦)</sup>. فقرأ

الكوفيون وابن ذكوان بألف بعد الحاء وقرأ هشام والباقون بحذف الألف<sup>(٢٣٧)</sup>

ف (حذر) في هذه القراءة، يدل على كثرة الخوف وفيه معنى الهيجان.

٦. **فَعِيل: نحو سَجَّينَ وَصِدِّيقٍ وَقَسَّيسَ**

وشَرَّيب. هذا الوزن يدل على المداومة على الشيء والإيلاع به وقال ابن قتيبة: **فَعِيل:** هو لمن دام منه الفعل، نحو رجل سَكَّير كثير السكر، وخَمِير كثير الشرب للخمر، ولا يقال ذلك لمن فعل الشيء مرة أو مرتين حتى يكثر منه أو يكون له عادة<sup>(٢٣٨)</sup>.

وجاء في التلويح: **رجل شَرَّيب مولع بالشراب، وسَكَّير أي دائم السكر من الشراب وخَمِير كثير شرب الخمر<sup>(٢٣٩)</sup>**. وقال الميداني: (**فَعِيل**) وهو الذي يداوم الشيء ويولع به، نحو **الخَمِير والسَكَّير والفَسِيق والظَلِيم<sup>(٢٤٠)</sup>**. وهو في القرآن الكريم لمعنى الكثرة، مثل **فَعَال**، كقوله تعالى:

أ. "يُؤَسِّفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنًا..."<sup>(٢٤١)</sup>

**الصِّدِّيق** من كثر منه الصدق وداوم عليه، قال الرازي: **صِدِّيق** مبالغة في كونه صادقاً وهو الذي يكون عادته الصدق؛ لأن هذا البناء ينبئ عن ذلك يقال **رجل خَمِير وسَكَّير** للمولع بهذه الأشياء<sup>(٢٤٢)</sup>.

#### الخاتمة

قد توصل هذا البحث المتواضع إلى كثير من النتائج الجزئية المتناثرة في موضوعاته، وسأكتفي بذكر أهم هذه النتائج، وهي على النحو الآتي:

١. اتضح من خلال قراءتي في القرآن الكريم واللغة أن التعريف الجامع لصيغ المبالغة هو: أنها تدل على معنى الحدث والحدوث حيناً، وعلى معنى الحدث والثبوت والاستمرار والمداومة حيناً

(١) ٢٣٣. السيوطي، **مع الهوامع**، ٢: ٦٧.

٢٣٤. الزخرف: ٥٨.

٢٣٥. الزمخشري، **الكشاف**، ٤: ٢٦٠.

٢٣٦. الشعراء: ٥٦.

٢٣٧. ابن الجوزي، أبو الخير محمد بن محمد، **النشر في**

**القراءات العشر**، ج ٢، ص: ٣٣٥.

٢٣٨. الميداني، **نزهة الطرف في علم الصرف**، ص ٢٥.

٢٣٩. الهروي، **التلويح في شرح الفصح**، ص: ٥٣-٥٤.

٢٤٠. الميداني، **نزهة الطرف في علم الصرف**، ص ٢٥.

٢٤١. يوسف: ٦٤.

٢٤٢. الرازي، **التفسير الكبير**، ٢١: ٢٢٣.

٧. إن اسم الفاعل المجرد من (ال) يدل على الماضي والحال والاستقبال، وكذلك صيغ المبالغة تدل على الماضي والدوام المشتمل على الأزمنة الثلاثة؛ لأن المبالغة والتكرار والكثرة تؤدي إلى الاستمرار.

٨. صيغ المبالغة غير المفردة، أي المثنى والمجموع تعمل مثل المفرد؛ لأنه ورد في اللغة، كما ورد عمل المجموع في القرآن الكريم.

٩. اتضح من خلال البحث في القرآن الكريم أن إضافة اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال، إضافة حقيقية، إذا أضيف إلى المعرفة أو كان بعد الإضافة صفة للمعرفة.

١٠. ظهر أن حكم إضافة صيغ المبالغة مطابق لاسم الفاعل؛ فإضافتها إذا كانت إلى المعرفة وكانت صفة عن المعرفة، إضافة محضة، وأما إذا كانت إلى النكرة أو إلى المعرفة كانت صفة أو خبراً أو حالاً عن نكرة، فإضافتها غير محضة.

١١. كشف البحث أن وزن (فَعَّال) معدول عن اسم الفاعل للمبالغة والمداومة والمزاولة والاستمرار والتكرار، وليس أصلاً في الصنعة، ومنقول عنها للصنعة والحرفة.

١٢. قد يستعمل وزن (فَعَّال) للدلالة على النسب وكثر ذلك في الحرف. وقد

آخر، وعلى فاعله، مع قصد المبالغة والتكثير غالباً.

٢. أظهر البحث أن اسم الفاعل لا يعمل لمشابهته الفعل المضارع، كما هو مذهب البصريين، بل لوجود معنى الحدث المأخوذ من المصدر المشتق منه. وهذا الحدث يوجد أيضاً في صيغ المبالغة؛ فتعمل بسببه.

٣. ظهر من خلال البحث أن الاسم المنصوب بعد صيغ المبالغة ليس منصوباً بفعل مقدر يفسره، كما هو مذهب الكوفيين؛ لأن التقدير عند التعذر فلا تعذر هنا؛ لأن معنى الحدث هو الذي يسبب العمل هنا كما في اسم الفاعل والفعل.

٤. إن أوزان (فَعَّال) و(مِفْعَال) و(فَعُول) تعمل باتفاق جميع البصريين. وأما إنكار جمهور البصريين ومن وافقهم في أعمال (فَعِيل) و(فَعِل) فليس بصحيح؛ لأن أعمالهما ورد في القرآن الكريم واللغة، والقول الصحيح هو ما ذهب إليه سيبويه.

٥. يتبين لي أن وزن (فَعِيل) يعمل كباقي صيغ المبالغة إن كان من المتعدي، كما ذهب إليه ابن خروف وابن ولاد؛ لأن السبب في الإعمال هو الحدث، فصيغ المبالغة إن كانت من المتعدي تعمل.

٦. كشف البحث أن وزن (فَعُل) يدل على معنى المبالغة؛ فيعد من صيغ المبالغة، وهو يعمل كباقي الصيغ.

يكون بمعنى صاحب كما ورد ذلك في القرآن الكريم.

١٣. إن وزن (فَعُول) ورد في القرآن الكريم للدلالة على معنى الكثرة والمواظبة والمداومة، كما ورد للدلالة على النسب.

١٤. تبين أن أصل وزني (مَفْعَال ومِفْعِيل) للآلة، ثم استعيراً للمبالغة لمن اعتاد الفعل ودأوم عليه. وهو أيضاً يدل على النسب.

١٥. إن صيغة المبالغة التي على وزن (فَعِيل) يدل على التكرار والإعادة والمعاناة حتى تصبح سجية ثابتة. وقد يدل على النسب.

١٦. إن صيغة المبالغة التي على وزن (فَعَل) يدل على المبالغة ولكن فيه معنى الخفة والهيج.

١٧. يدل وزن (فَعِيل) على الكثرة والمداومة على الشيء والإيلاء به.

## المراجع

- (١) الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، (بلا-ت).
- (٢) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.
- (٣) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج٢، تحقيق: د. طه عبد الحميد، مصطفى

السقا، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

(٤) الإستراباذي، رضي الدين، شرح كتاب الكافية، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(٥) الإسيوطي، عبد الرحمن، الفرائد الجديدة، ج٢، تحقيق: الشيخ عبد الكريم المدرس، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٧٧م.

(٦) الإشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٧) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج٢، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بلا-ت).

(٨) ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، تحقيق: د. حسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٣م.

(٩) ابن عباس، تفسير ابن عباس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بلا-ت).

(١٠) ابن عصفور، المقرَّب، تحقيق: أحمد ستار الجوارى، ج١، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

(١١) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط١٦، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(١٢) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- (١٣) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، تفسير ابن كثير، ج ٤، ط ٧، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- (١٤) ابن المعطي، شرح ألفية ابن المعطي، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- (١٥) ابن هشام، جمال الدين، أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٥، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٦م.
- (١٦) ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- (١٧) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، مكتبة السعادة بمصر، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- (١٨) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، تحقيق: د. هادي نهر، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- (١٩) ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، (بلا - ت).
- (٢٠) جواد، د. مصطفى، دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، مطبعة أسعد ببغداد، (بلا - ت).
- (٢١) الحمصي، ياسين بن زين الدين، حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى، ج ٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م.
- (٢٢) الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، تحقيق: علي الحمد، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- (٢٣) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج ٣، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (بلا - ت).
- (٢٤) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- (٢٥) السيوطي، همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- (٢٦) صافي، محمود، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، ط ١، دار الرشيد، دمشق، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- (٢٧) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (بلا - ت).
- (٢٨) العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية، نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٣هـ.
- (٢٩) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، صححه أحمد عبد العليم البرودي، بيروت، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.
- (٣٠) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام العراقية، ١٩١٥.

- (٣١) المبرد، المقتضب، ت:محمد عبد الخالق  
عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٢هـ -  
١٩٦٣م. المعيني، محمد سعود، الصيغ  
الإفرادية العربية، مطبعة جامعة البصرة،  
١٩٨١م.
- (٣٢) الهروي، أبو سهل محمد بن علي، التلويح  
في شرح الفصيح، نشر محمد عبد المنعم  
خفاجي، (بلا - ت).

## The Style of Forms of the Superlativeness in the Holy Quran and Language

Abu Saiid Muhammad Abdul Majid

### Abstract

*This Research aims to establish the origin of some Arabic Syntactic rules through the most literary styles, as well as to bring to light the importance of studying of young and strong rules, and termination of some issues of disagreement regarding forms of the superlativeness.*

*This Research attempts to study issues in the style of forms of the superlative measures, definition and action being singular, dual and plural. There are serious disarrangement and disagreement among them. It also contained its genitive construction and opinions of grammarians concerning it. It also aims to study signification of regular and irregular forms of the superlativeness.*

*This study has achieved results more important among them are as follows: Comprehensive definition for forms of the superlativeness is as follows : it indicates to meaning of happening one time as well as meaning of firmness, continuation and persistence some times. It also shows actor of happening with purpose of superlativeness and multiplication.*

*The forms of superlativeness act because of meaning of happening, as the active participles act because of meaning of happening derived from infinitive noun . If it is from transitive verb, it well act, due to reason of action is happening. If it annex definite noun, its annexation will be real, but if it annex indefinite its annexation will be impure.*

*Research also showed that the measures of forms of superlativeness draw away from basic meaning to others.*